مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2014، المجلد 16، العدد 1 ص 31-62

مقاربة ثقافية لأزمة النظام السياسي الفلسطيني

أيمن عبد العزيز شاهين
جامعة الأزهر – غزة
قسم العلوم السياسية

وسام محمد صقر
باحث متخصص في العلوم السياسية والدراسات الدولية

تاريخ الاستلام 2013/2/11 تاريخ القبول 2014/2/23

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد ومعرفة دور الثقافة السياسية الفلسطينية وتأثيرها داخل النظام السياسي الفلسطيني في ظل تباينها بتباين الفاعلين في النظام السياسي الفلسطيني، والوصول إلى طبيعة الدور الثقافي السياسي في بيئة النظام السياسي الفلسطيني.

وقد استندت الدراسة في بنيتها المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي ومقترب الثقافة السياسية، وتشكلت محاور الدراسة من أربعة محاور؛ تمثل المحور الأول في الثقافة السياسية في مرحلة ما قبل النكبة، والثاني تناول الثقافة السياسية من نكبة 1948م حتى قيام منظمة التحرير عام 1964م، أما المحور الثالث فتناول الثقافة السياسية منذ تأسيس منظمة التحرير عام 1964م وحتى توقيع اتفاقية أوسلو1993م، والمحور الأخير تناول الثقافة السياسية بعد قيام السلطة الفلسطينية وحتى عام 2009م والمصالحة.

وخلصت الدراسة إلى أن إن الإحساس بشرذمة الذات الفلسطينية، تكرّست بفعل الأيديولوجيات التي تبنتها الأطر الفلسطينية، وأن أزمة النظام السياسي ناتج عن اختلاف في الثقافة السياسية الفلسطينية، وهذا الاختلاف هو اختلاف ما بين النخب السياسية الفلسطينية للأحزاب والفصائل، والطبقة الحاكمة. وبالتالي فإن الانقسام الحاصل هو انقسام نخب سياسية أدى لاحقاً لانقسام مجتمعي.

Abstract: *The study aims to identify and acknowledge the role of Palestinian political culture and its influence over the Palestinian political system in the light of its paradoxes that are resulted by political actors' contrasts in the Palestinian political system , and the access to the nature of the political culture in the environment of the that system .*

The study is based on its methodology on the descriptive, analytical approach, and it is consists of four parts; the first part represents the Palestinian political culture in pre-Nakba period , and the second deals with the political culture of the catastrophe (Nakba) of 1948 until the

establishment of the PLO in 1964. While the third one deals with the political culture since the founding of the PLO in 1964 until the signing of the Oslo agreement in 1993, and last part addresses the Palestinian political culture after the establishment of the Palestinian Authority until the reconciliation between Fatah and Hamas in 2009.

The study concludes that the sense of Palestinian self- fragmentation, was intensified by the political programs and ideologies adopted by the Palestinian elites, and that the crisis of the political system resulting from the difference in the Palestinian political culture , and this difference is among the political elites of the Palestinian parties and factions, and the ruling class.

Consequently, the current political division is a political elites , leads to the social division.

مقدمة

تلعب الثقافة السياسية دوراً في النظم السياسية، وهي من الأسس التي تُبنى عليها المجتمعات، كونها تُستمد من عاداته وتقاليده ودينه وإرثه التاريخي. لذا فإن لكل شعب ثقافته السياسية الخاصة به، والمجتمع الفلسطيني كباقي المجتمعات له ثقافته السياسية الخاصة به، والمستمدة من عاداته وتقاليده وطباعه الخاصة التي يتميز بها عن أي مجتمع آخر متأثراً بالثقافة العامة للعرب والمسلمين، وبتاريخ نضاله الطويل عبر حقب زمنية ممتدة ومختلفة ومتفاوتة.

مر الشعب الفلسطيني بظروف سياسية متتابعة بدءاً من الاحتلال البريطاني والوجود الاستيطاني الصهيوني وما تبعه من النكبة عام 1948م، انتقالاً إلى تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية أول كيان سياسي يمثله والتي استطاعت هذه المنظمة وعبر نضال طويل من تشكيل أول سلطة سياسية فلسطينية في التاريخ الفلسطيني المعاصر إثر توقيع اتفاقية أوسلو أيلول سبتمبر 1993م بينها وبين إسرائيل، والتي أنتجت انتخابات نزيهة رئاسية وتشريعية أولى وثانية كانت الأخيرة في كانون الثاني يناير 2006م شاركت فيها تقريباً جميع الحركات الوطنية والإسلامية الفلسطينية.

سيطرت حركة حماس على قطاع غزة بعد مواجهات دامية مع حركة فتح في 14 حزيران يونيو2007م وبقيت الضفة الغربية تحت سيطرة حركة فتح. لقد مارست الحركتان في مناطق نفوذهما القمع بحق معارضيهم السياسيين. إن هذه الممارسات ليس إلاّ انعكاس لعدم وجود ثقافة سياسية ديمقراطية لدى القوى السياسية الفلسطينية مبنية على أساس قبول الأخر والتداول على السلطة والإقرار بالتعددية السياسية وإطلاق الحريات ليس فقط في الفترة الحالية، وإنما منذ عقود طويلة.

ولا يبدو من الممارسة في الماضي والتي مازالت مستمرة أن قبول الأخر أو التسامح مع الآخر السياسي أو حتى الشخصي أو العائلي كان نمطاً شائعاً في الثقافة السياسية، فالانشقاقات أو المقاطعة أو الخروج عن قواعد النظام هي التي تحسم الخلافات، مما خلف دوماً حالة من التشرذم السياسي أدخلت النظام السياسي الفلسطيني في أزمات حادة عبر مراحل تاريخية مختلفة ووضعته دائماً أمام مفترق طرق حاد وخطير.

إن الثقافة السياسية الفلسطينية خصوصاً عند الحركات والأحزاب والنخبة السياسية أوجدت مواقف وسياسات وإجراءات كان لها كبير الأثر على الكثير من مجريات وتطور الحياة السياسية والنظام السياسي الفلسطيني خصوصاً بعد الانقسام الفلسطيني 2007م، حيث لم تستطع هذه الحركات والأحزاب والنخب السياسية من طي صفحة الانقسام وتنفيذ ما اتفق عليه لإنجاز مصالحة وطنية حقيقية تخدم القضية الوطنية الفلسطينية .

مشكلة الدراسة

عانى النظام السياسي الفلسطيني منذ عقود طويلة وإلى الأن من أزمات سياسية داخلية متتابعة، كانت الثقافة السياسية عند الفلسطينيين أحد أسباب هذه الأزمات، حيث تفتقر هذه الثقافة لاستيعاب وقبول الأخر أو التسامح السياسي أو حتى الشخصي أو العائلي. كان النمط الشائع في الثقافة السياسية الفلسطينية هو الانشقاقات والانفصال والمقاطعة حين الأزمات السياسية، وما فشل القوى السياسية الفلسطينية الرئيسية في إنجاز المصالحة الوطنية بعد الانقسام السياسي الراهن إلاّ نتيجة لهذه الثقافة السياسية. وعليه فإن مشكلة الدراسة تكون على شكل التساؤل التالي:

إلى أي مدى لعبت الثقافة السياسية الفلسطينية عبر الحقب الزمنية المختلفة دوراً في أزمة النظام السياسي الفلسطيني ؟

فرضية الدراسة

لعبت الثقافة السياسية الفلسطينية دوراً مهماً في تأزم النظام السياسي الفلسطيني، وانشقاق نخبته السياسية، وبالتالي فإن الانقسام الحاصل فب الوقت الراهن هو انقسام نخب سياسية قبل أن يكون انقساماً مجتمعياً. وأن جذور الانقسام السياسي الفلسطيني موجودة في الأحزاب والحركات والنخب السياسية نفسها منذ زمن بعيد.

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

لعبت الثقافة السياسية للأحزاب والحركات والنخب السياسية الفلسطينية دوراً في الانقسام السياسي الفلسطيني.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد ومعرفة دور الثقافة السياسية الفلسطينية وتأثيرها على النظام السياسي الفلسطيني في ظل تباينها بتباين الفاعلين في النظام السياسي الفلسطيني، والوصول إلى معرفة دور الثقافة السياسية في بنية هذا النظام.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في

1) أن الثقافة السياسية للنخب والأحزاب والحركات السياسية الفاعلة على الساحة الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني على فلسطين وحتى الأن، سبب رئيسي في أزمة النظام السياسي الراهنة.
2) تساعد هذه الدراسة القائمين على النظام السياسي الفلسطيني والفاعلين فيه على معالجة مُكَوِن من أهم المكونات لبيئة النظام السياسي الفلسطيني والمسببة في عدم استقراره، والذي يطال بنية المجتمع الفلسطيني بأكمله وهي الثقافة السياسية.

منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي لمعرفة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية وثقافتها السياسية وممارساتها لفهم الانقسامات والتباينات التي مر بها الفلسطينيين. إن المقاربة التي تقوم عليها الدراسة تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، واقتراب الثقافة السياسية وهو الاقتراب الذي صنفه (باجنهام) كأحد مقتربات تفسير وتحليل التنمية السياسية، ومقترب الثقافة السياسية يعتبر دالة في مجموعة الخصائص الاتجاهية والشخصية التي تمكن النظام السياسي من تحمل المسئوليات النابعة من العملية السياسية الديمقراطية. أما (صموئيل بير) فيجعل من الثقافة أحد المتغيرات الأربعة في تحليل النظم السياسية، ويرى أن مكونات الثقافة هي: القيم، المعتقدات، الاتجاهات العاطفية التي تحدد ما الذي ينبغي أن تكون عليه الحكومة؟ وماذا تحققه بالفعل ؟ وقد أشار (روبرت داهل) إلى الثقافة السياسية كعامل لتفسير التعارض السياسي والعناصر المميزة للثقافة السياسية عنده هي: توجهات حل المشكلة، وهل تنحوا نحو البرجماتية أم العقلانية ؟ والتوجهات نحو السلوك أو العمل الجمعي، وهل هي تعاونية أم لا ؟ والتوجهات نحو النظام السياسي، هل تتميز بالصدق وعمق الولاء أم أنها غير صادقة ونافرة وتتسم باللامبالاة ؟ والتوجهات نحو الآخرين، هل تتسم بالثقة أم تخلو من الثقة ؟

أولاً: الثقافة السياسية في مرحلة ما قبل النكبة

يمكن وصف الثقافة السياسية الفلسطينية التي سادت قبل عام 1948م بأنها المدارك والأحاسيس والمشاعر والتوجهات الذاتية غير المكتوبة التي يكنها أفراد المجتمع الفلسطيني ويدينون فيها بالولاء

والانتماء للنخبة السياسية فيه، في ظل بداية تشكيل حقل سياسي من النخب السياسية، ولم تكن الثقافة السياسية الفلسطينية ثابتة؛ بل كانت متذبذبة غير محددة بفعل العديد من العوامل كان أهمها انتهاء الحكم العثماني، وبدء الانتداب البريطاني والهجرة والاستيطان اليهودي.

هذه الثقافة أثرت بتشكيلها على هذا النحو العديد من العوامل مثل الإرث التاريخي والحضاري والديني والاقتصادي والسياسي، على اعتبار أن المجتمع الفلسطيني جزء من المجتمع العربي بعاداته وتقاليده وسماته "والتي كرست نمطاً للممارسة الاجتماعية والسياسية يعلى فيها شأن قيم الطاعة والولاء، كما أنها تفرط في إعلاء قيمة الجماعة والاعتماد عليها وتذويب الفرد فيها دون ملكات الإبداع والمبادرة، مما كرس مفاهيم القيادة والقرار الفرديين، وحظر الرأي الآخر ونزع الشرعية عنه" (أيوب، 2006، ص156).

لقد كان مستوى الإدراك السياسي محصوراً بالنخبة والأحزاب السياسية والطبقة البرجوازية والتي كان مستواها الفكري محدوداً، ويميزه طابع النفي للآخر والسيطرة على حساب المصلحة الوطنية، إذ كانت هذه النخب تسعى إلى تحقيق مصالحها، وإيجاد كيان لها بين أعيان الخارطة السياسية (المصري، 2008، ص15-16).

أما الأوساط الشعبية فلم تكن تعرف من أشكال اختيار الهيئات القروية والمدنية إلاّ أشدها تخلفاً، فكانت هيئات المسنين (الختيارية) في القرى وهي سلطة قروية تعنى ببعض الشئون يتم اختيارها بالتراضي بين سكان القرية وفق مقاييس تعتمد التقسيمات العائلية ومستويات الثروة والجاه، مثلها مثل المجالس البلدية التي كانت تختار وفق الأسس والمعايير ذاتها (حوراني، 2003، ص253-254).

لقد حكمت عقلية المختار* الريف الفلسطيني والذي كان يشكل أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع الفلسطيني، حيث تميز المجتمع الفلسطيني قبل النكبة بوصفه مجتمعاً فلاحياً زراعياً إقطاعياً، كانت الغلبة والكلمة الفصل للإقطاع الفلسطيني، الذي ارتبطت القيادة السياسية به والذي كان همه الأساسي حماية مصالحه الخاصة، وامتلاك أكبر مساحات ممكنة من الأرض الفلسطينية، وهذا بالطبع على حساب الفلاحين الفلسطينيين، الذين ازدادوا فقراً عما كانوا عليه (Shaheen, 2000, 28-34). استقطب الإقطاع الفلسطيني الأغلبية الساحقة من الفلاحين حوله وتحول المجتمع الفلسطيني إلى مؤيد لهذه العائلة الفلسطينية أو تلك. لقد كانت القيادة السياسية الفلسطينية ومنذ حكم الأتراك قيادة عائلية عشائرية ظهرت فيها القوة والنفوذ السياسي للحمولة.

* المختار: هو القائد الحقيقي للقرية وصاحب القرار في شؤونها، ولقد إزدادت أهمية المختار مع الحكم التركي، حيث أخذ صفة رسمية كممثل للدولة في القرية.

أما الأحزاب الأخرى، التي ظهرت في هذه الفترة، فلم تكن ديمقراطية لا في الشكل ولا في المضمون، لقد كانت كلها متشابهة، فلم تكن تطلب أو تطالب باعتراف ديمقراطي شعبي تخاطب به سلطة الانتداب باسم السكان العرب في البلاد (البديري، 1995، ص32). لم تبتعد قيادة الأحزاب السياسية الفلسطينية عن عقلية العائلة والحمولة، بل إن قيادة هذه الأحزاب وزعامتها كانت من العائلات الإقطاعية المعروفة، لقد كانت قيادة الأحزاب الكبيرة حكراً على عائلات إقطاعية معينة؛ الحزب الوطني (أل الحسيني) وحزب الدفاع (أل النشاشيبي).

إن التعددية السياسية التي تشكلت في تلك الفترة اتسمت ببعض السمات (السلبية في مجملها) والتي شكلت الإطار العام للعمل الحزبي في ذلك الحين، ولعل أبرز هذه السمات السلبية يتمثل في (الأسطل، 2008، ص194-197) :

1. تأثر أكثر القيادات الحزبية بالحياة القبلية، وممارسة نشاطاتهم السياسية والاجتماعية على أساسها.
2. افتقارها إلى الأيديولوجية والاستراتيجية المرشدة التي يمكن الرجوع إليها لتطوير العمل الوطني، والانتقال بين الاعتدال المحمود، والتساهل المذموم، واليمينية المفرطة، والمثالية الحالمة والتطرف المغالي، وذلك تبعاً للظروف السياسية المفروضة خارج الإطار الحزبي.
3. افتقارها للديمقراطية الحقة والتي أثرت على المجتمع بشكل عام مما حول التنافس لتراشق مكثف بالعبارات والاتهامات الخيانية.
4. نجاح حكومة الانتداب في التأثير عليها، واستغلالها لملء الفراغ السياسي عند الفلسطينيين.
5. تميز الأداء السياسي الحزبي بالتنافسية والطبقية، وعكست التعددية الحزبية روح الانقسامات شبه الطبقية بين رجال الإقطاع والبرجوازية والحضر والفلاحين ومتوسطي الدخل وغيرهم.
6. عدم ثبات المسيرة الحزبية كان من أهم مظاهر التعددية الحزبية.
7. التعددية القديمة كانت خاضعة طوعاً أو إكراهاً لسياسة الاستقطاب الإقليمي، التي كانت تمارسها عليها الأنظمة العربية المجاورة مما أدى إلى ضعف الأداء السياسي الحزبي.

إن النمط السائد من أنماط الثقافة السياسية في هذه المرحلة هو نمط الثقافة السياسية الضيقة أو ما يسمى بالقبلية، فتأثير عوامل العائلة والحمولة والدين والمصالح الاقتصادية هو الذي أوجد هذا النمط في هذه الفترة، إذ لم يعرف الفصل بين رئيس القبيلة وصانع القرار، حيث تتوحد القوة السياسية والاقتصادية والدينية والعسكرية وغيرها بشخص الزعيم الملهم، كما كان موجودا في شخص الحاج

أمين الحسيني، فهو بمثابة القائد السياسي، والشيخ الديني، والمحرك الاقتصادي، والقائد العسكري، وكل من في المجتمع يدين له بالولاء والطاعة (المصري، 2008، ص19). كما أن طبيعة التنازع والتصارع بين العائلات حباً ورغبة في السيطرة، جعل نمطاً آخر يميز الثقافة السياسية السائدة وهي الثقافة السياسية التصارعية.

"فالتقاليد الفلسطينية تظهر عدم وجود تقاليد راسخة لممارسة الثقافة السياسية الديمقراطية داخل القوى السياسية كل على حده، حيث تتركز القرارات في يد عدد محدود من القيادات داخل كل قوة، ولا يبدو من الممارسة أن التسامح مع الآخر السياسي أو حتى الشخصي أو العائلي كان نمطاً شائعاً في الثقافة السياسية، فغالباً ما جرى حسم الخلافات بالانشقاقات الداخلية أو بالخروج عن قواعد النظام مما خلف دوماً حالة من التشرذم السياسي" (الأزعر، 1996، ص46).

لعبت النخبة السياسية دوراً مهما في الحياة السياسية عند الفلسطينيين أنذاك واتسمت بالسمات التالية (هلال، 2002، ص24-27) :

1. سيطرة العلاقات التنافسية بين أفراد النخبة السياسية.
2. غياب الريف والطبقة العاملة والتي تشكل الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين عن تشكيل النخب السياسية، فالتشكيل كان على أساس طبقي.
3. هيمنة النخب المدنية على الحقل السياسي.
4. حضور متميز للمسيحيين في الحركة الوطنية، وذلك لسببين الأول ارتفاع مستواهم التعليمي، والثاني مسعى الحركة الوطنية في إبراز مشروعها العلماني اتجاه المشروع الصهيوني.
5. تمتع النخبة السياسية بمستوى تعليمي عالٍ.

إن الثقافة السياسية السائدة في تلك الفترة هي ثقافة أبوية نخبوية، كل المواقف والاتجاهات والأحاسيس والمشاعر والتوجهات موجهة نحو دعم وتأييد هذه النخبة السياسية، والتي غالباً ما تتجمع في شخص واحد، يمتلك جميع أوراق اللعبة، ويتحكم بها كما يشاء وفق رؤيته الخاصة للأمور، وكذلك وفق مصالحه ومصالح النخبة السياسية التي تساعده في إدارة الشئون العامة.

تعتبر الثقافة السياسية للنخبة عاملاً مهماً في تكوين الثقافة السياسية في فلسطين خلال هذه الفترة، خصوصاً أن الثقافة السياسية السائدة هي الثقافة السياسية الضيقة، وهي التي تتناسب مع ثقافة النخبة بشكل كبير، وهي التي تصنع القرارات السياسية، وهنا فإن التباين بين الثقافة السياسية للنخب الفلسطينية انعكس بشكل كبير على أفراد المجتمع ما بين مؤيد ومعارض لهذا الطرف أو ذاك، مما خلّف حالة من التشرذم السياسي وعدم الاستقرار، وأصبحت الهوية هي الانتماء إلى أي طرف من الأطراف.

ثانياً: الثقافة السياسية منذ 1948م حتى قيام منظمة التحرير 1964م

ارتبط تشكيل الفكر السياسي، بعد وقوع النكبة عام 1948م، بتشكيل النخب في كل تجمع فلسطيني من تجمعات اللجوء، وعلاقتها بالكيان الحاكم في الدولة التي يقطنون فيها. "فالنخب هنا كانت نخباً محلية ما بين العائلات والعشائر وليست نخباً وطنية، والتي كانت تسعى إلى إثبات وجود لها في ظل الحكومات القائمة كالجعبري والشوا والمصري إلاّ أنها لم تتعد كونها نخباً محلية لم تصل إلى درجة الوطنية السياسية" (هلال، 2002، ص30:31).

وفي ظل ما تعرض له المجتمع الفلسطيني من عمليات تهجير وتنكيل به، ومحاولة إخضاعه لرغبات الدول العربية، وفي ظل سعي أفراد الشعب الفلسطيني إلى الحصول على الأمان بكافة أنواعه، الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والأمني، لم يكن هناك أي مجال لهم سوى البحث عن الذات في أي مكان يسوده الهدوء والأمن والطمأنينة ويلبي احتياجاته الفسيولوجية (الاحتياجات الأساسية كالمكان والأمن والطمأنينة، والمأكل والمشرب، والتزاوج .. الخ). أما النخبة فكانت تبحث عن ذاتها داخل الأنظمة الحاكمة والحصول على أي منصب يؤمن لها ويرضي ذاتها بعد أن فقدت كل شيء بسبب النكبة واللجوء، لقد كان البحث عن الذات والولاء للنظام القائم هي الثقافة التي سادت خلال هذه الفترة، حيث انتمى العديد من أفراد هذه النخبة للأحزاب السياسية المدعومة من تلك الأنظمة.

ما يميز هذه المرحلة من حياة الفلسطينيين أن نمط الثقافة السياسية الفلسطينية غير واضح الملامح ما بين المشاركة والتفاعل في الأنظمة السياسية العربية وعدم التفاعل، فضلاً عن الانقسام الواضح داخل المجتمع السياسي الفلسطيني، وهيمنة المصالح الضيقة، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى النخبة التي كانت تسعى إلى إثبات الولاء إلى الأنظمة، طمعاً في تبوأ مناصب داخل حكوماتها. بالإضافة إلى تغير مكونات الثقافة السياسية الفلسطينية وانحرافها بشكل كبير، فأصبحت المرجعية مرتبطة ببعض النخب المحلية التي برزت في مخيمات اللجوء والتي لم ترتق إلى درجة الوطنية، فضلاً عن اختلاف المرجعية ما بين الفلسطينيين كل حسب النظام الذي يقطن تحت حكومته في ظل الاختلاف والتنازع ما بين الأنظمة السياسية العربية.

ثالثاً: الثقافة السياسية منذ تأسيس منظمة التحرير 1964م وحتى اتفاقية أوسلو1993م

قررت الجامعة العربية في مؤتمر القمة الذي عقد بالقاهرة عام 1963م، إنشاء كيان سياسي للفلسطينيين، وبناء عليه انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في 28 أيار مايو 1964م في القدس وأعلن رسمياً قيام منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، وبدأت منذ ذلك التاريخ بترسيخ الشعور بالكيان المستقل للفلسطينيين (البحيري، 1997، ص329).

ومنذ أن بدأ ينظر إلى م.ت.ف كتجسيد للطموحات الوطنية الفلسطينية، كانت سياسة المنظمة امتداداً للسياسة العربية وانعكاساً لديناميكياتها (الزبيدي، 2003، ص30). لقد اختار المصريون لرئاسة م.ت.ف أحمد الشقيري الذي كان سليل عائلة معروفة، ووالده أحد زعماء الحركة الوطنية خلال فترة الانتداب، وقد عين الشقيري هيئتها وأعضاءها ولجنتها التنفيذية، حيث كان نصفهم من الأردن وهم أعضاء بارزون من أساطين المؤسسة الرسمية الأردنية منهم وزراء وأعضاء في البرلمان ورؤساء بلديات ورجال أعمال كبار (البديري، 1995، ص35–39)، كان الشقيري مؤيداً لعدم دخول الشخصيات الثورية النشطة كأعضاء في م.ت.ف وعدم انضمام الأحزاب الثورية، لأنه كان على علم بالتهديد الحقيقي الذي تمثله لزعامته ونهجه السياسي (أبراش، 1987، ص154).

كان لصعود حركة فتح في منتصف الستينيات وتنامي العمليات العسكرية لها، أثره في أن أدخل منظمة التحرير وعلى رأسها الشقيري في تحدٍ سياسي، فدعا الشقيري هذه التنظيمات لدخول م.ت.ف مبرراً دعوته للتنظيمات أنه لا سبب لوجود تنظيمات حزبية في ظل وجود م.ت.ف، على الرغم من رفضه مسبقاً تواجدها حتى يبقى مسيطراً على القرار داخل المنظمة التي تشكلت على أساس عائلي وطبقي.

في أعقاب هزيمة 1967م، واستقالة الشقيري في كانون أول ديسمبر 1967م، وبسالة المقاومة الفلسطينية في معركة الكرامة 21 آذار مارس 1968م، دخلت معظم التنظيمات الفلسطينية الثورية تحت مظلة م.ت.ف، وتم توزيع المقاعد بالمحاصصة فيما بينها، وكان القرار يتخذ بينهم في بداية الأمر بالإجماع، ثم تحولت إلى الأغلبية، وقد انتهجت النخبة السياسية القائمة على م.ت.ف مبدأ الوحدة الوطنية الفلسطينية والاستقلال في القرار السياسي وتخطي الخلافات حفاظاً عليها (الشريف، 1995، ص140–147). لقد خاضت منظمة التحرير صراعات وصلت لدرجة الحروب مع الأنظمة العربية من أجل القرار السياسي المستقل، كالحرب الأهلية في لبنان عام 1975م، والمواجهة العسكرية مع الجيش السوري في لبنان (1976م–1978م) وأحداث الانشقاق عن حركة فتح التي انتهت بمواجهة عسكرية مع المنشقين عنها والمدعومين من سوريا وليبيا (1983م)، ففضلت قيادة م.ت.ف التواجد في تونس عن البقاء في دول الطوق مسلوبة القرار السياسي المستقل.

تبنت م.ت.ف نظام المحاصصة بين الفصائل دون تمييز فصيل عن آخر داخل هياكلها التشريعي والتنفيذي، وبعيداً عن نظام العائلية الذي أُتبع عند إنشاء م.ت.ف (فرسخ، 2012، ص11)، ففي دورة المجلس الوطني الرابعة عام 1968م تم تغيير الميثاق القومي إلى ميثاق وطني، وحلت الكوتا الفصائلية أساساً في تكوين المجلس الوطني، واعتمد أسلوب الأغلبية في اتخاذ القرار بعد أن بدأت الأقلية الدكتاتورية تتحكم في اتخاذ القرار، وهذا ما أورثته م.ت.ف لكل المؤسسات

والأطر النقابية واتحادات العمل التي كانت تابعة لها، ومع أن نظام المحاصصة لا يعتبر نظاماً ديمقراطياً، فإنه في ظل تشتت المجتمع الفلسطيني في بقع جغرافية مختلفة وتحت حكم أنظمة مختلفة متنازعة، كان الخيار الأفضل لوجود التعددية داخل م.ت.ف، لتشمل وتمثل كافة أطياف الشعب الفلسطيني (المصري، 2008، ص242).

فشملت م.ت.ف في التمثيل في المجلس الوطني إضافة إلى الفصائل والحركات الفلسطينية الاتحادات كاتحاد العمال والطلبة والأطباء والمرأة والمهندسين والمعلمين التي كانت تجري لهم انتخابات دورية في اتحاداتهم أسهمت في نشر الثقافة الديمقراطية وثقافة التعايش والتسامح واحترام الرأي والرأي الآخر، وتعزيز قيم ومعايير ومفاهيم المواطنة.

استطاعت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية أن تنشر الثقافة الوطنية بين الأوساط الاجتماعية، كما نشرت الثقافة الديمقراطية وثقافة التعايش والتسامح واحترام الرأي والرأي الأخر، وقد كانت الانتخابات التي تنظم في العديد من النقابات المهنية والعمالية والطلابية التابعة للمنظمة عنواناً أسهم في تعزيز القيم والمعايير والمفاهيم الديمقراطية (الصالحي، 1991، ص60). في حين يقول باسم الزبيدي أن "من المسائل التي أثرت فيها م.ت.ف ونقلتها إلى الداخل هي مسألة الفصائلية السياسية التي أضافت إلى فضلها ونضالها السياسي، أنها عمقت وجذرت نزعات قبلية إقصائية دفينة في النفوس، والتي أدت إلى تعميق الفجوات وتوتير الأجواء بين مختلف الفئات السياسية أكثر من تعميق الهوة مع الاحتلال" (الزبيدي، 2003، ص32).

إن مسألة الفصائلية السياسية أو التعددية السياسية، هي إحدى صفات المجتمع الديمقراطي ولكن تكمن المشكلة في الاعتراف بالآخر، فمن عمق النزاعات القبلية والإقصائية الدفينة يظهر عاملان: الأول الاحتلال، والآخر الدول العربية التي كانت تتصارع للسيطرة على الفصائل الفلسطينية لتستغلها كورقة رابحه في سياستها، إن ما أرادته منظمة التحرير هو الاستقلال والتوحد في القرار السياسي بغض النظر عن الاختلاف في النهج، كما أن الحركات الإسلامية نشأت خارج م.ت.ف ومعظم فصائل م.ت.ف نشأت خارج م.ت.ف قبل أن تنضم لها، وأول ما قامت به م.ت.ف هو تعديل نظام الشقيري السابق القائم على الشخصيات العائلية الوجاهية، وجعل الأمر محاصصة بين الفصائل، ووجهت دعوات إلى الفصائل الإسلامية للدخول في م.ت.ف والمشاركة في القرار السياسي.

إن الديمقراطية التي مارسها الفلسطينيون هي ديمقراطية الزعماء للفئات المختلفة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى صعوبة عمل استفتاء عام لكل فئات الشعب الفلسطيني المتناثرة في بقاع جغرافية مختلفة وتحت أنظمة سياسية عربية مختلفة واحتلال عسكري إسرائيلي، وكان كل زعيم يمثل الفئة التي تؤيده في نهجه وفكره. أما فيما يتعلق بالإصلاح الديمقراطي الذي نادت به الأحزاب

اليسارية وجعل القرار جماعياً واتهام فتح باتباع إدارة أوتوقراطية•، كانت كل تلك الدعاوي تتبع شكل الفئوية الحزبية، ولم يستطع اليسار الحصول على دعم شعبي فعال، ومطالبتها لا تعدو أن تكون محاولة لتحسين نصيب اليسار في نظام الحصص (البديري، 1995، ص53).

يذكر الزبيدي "إن م.ت.ف نقلت العديد من القيم إلى الداخل (الفلسطيني) والتي أثرت فيه كالعفوية والارتجال وضعف التخطيط والتنظيم والإغراق في الرمزيات والشخصنة، فقد أصبح شخصانياً إلى درجة الولاء الأعمى للقائد أو الزعيم والذي أصبح مطلوباً" (الزبيدي، 2003، ص25)، وهذا ما دأبت عليه التنظيمات السياسية الإسلامية التي نشأت خارج إطار م.ت.ف سواءً العاملة في داخل الأرض المحتلة أو خارجها، والتي لديها أيضاً مبدأ الولاء والطاعة للقائد.

إن المجتمع الفلسطيني كمجتمع عربي وفلاحي نشأ وتربى منذ قرون على الولاء للزعيم أياً كانت صفته الاعتبارية، إن الولاء والطاعة للقائد والتعصب القبلي والرمزيات والشخصنة قد تكون موجودة في م.ت.ف، لكنها لم تنشئها ولم تنقلها إلى الداخل وإنما هو الإرث الحضاري والتاريخي الذي ورثته من الدائرة العربية، ومن مخلفات الاحتلال العثماني والبريطاني. لقد عمل الاحتلال الإسرائيلي على تغذية وتكريس النزعات العائلية والقبلية والجهوية الاجتماعية.

إن طبيعة نشأة منظمة التحرير الفلسطينية ما بين التجاذبات والخلافات العربية العربية، والتي تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب القضية الفلسطينية، في ظل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، جعل العديد من القيم السياسية تسود داخل م.ت.ف كفقدان الثقة بالآخرين، وغلبة الطابع السياسي على كل الحياة المدنية وغير المدنية. كما أن ضعف الخبرة السياسية لدى العديد من التنظيمات خلق نوعاً من الانقسامات داخل م.ت.ف، وتحديداً عندما بدأت قيادة فتح في التفكير نحو تبني البرنامج المرحلي في النضال ضد الاحتلال عام 1974م، ولأن قيادة م.ت.ف كانت مدركة بأن إسرائيل ستعمل ما بوسعها من أجل تصفية الوجود الفلسطيني المسلح والسياسي في لبنان وخصوصاً جنوب لبنان، وستعمل على إبعادهم عن دائرة الدول العربية المحيطة بفلسطين سيجبرهم على تبني سياسة مرحلية النضال الفلسطيني*، وهذا ما أيده لاحقاً كل قادة التنظيمات داخل م.ت.ف وانعكس بشكل كبير على الأفراد الذين ينتمون إليها.

• الأوتوقراطية: هي شكل من أشكال الحكم، تكون فيه السلطة السياسية بيد شخص واحد بالتعيين لا بالانتخاب.

* البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر من المجلس الوطني في دورة انعقاده الثانية عشر 1 – 8 /1974/6م:انطلاقا من الميثاق الوطني الفلسطيني السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة المنعقدة في الفترة ما بين 6–12 يناير 1973، ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة

لقد عانت م.ت.ف من وجود فساد مالي وإداري وشخصنة في العمل الإداري، ويمكن تحديد أهم العوامل والأسباب التي ساعدت على وجود ذلك في:

1. الطابع الأوتوقراطي الذي اتبعته م.ت.ف في إدارة مؤسساتها في ظل اتساعها وكبر حجمها.
2. وجود مؤسسات م.ت.ف وهياكلها في مناطق جغرافية متباعدة ومتناثرة تحت حكم أنظمة سياسية عربية مختلفة.

شعبنا العظيم لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، يقرر المجلس الوطني ما يلي:

1. تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.
2. تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.
3. تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.
4. أن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.
5. النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.
6. تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.
7. على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوي الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية .
8. تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.
9. تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.
10. على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.
11. هذا وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وإذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني فعندئذ يدعى المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه.

3. خروج م.ت.ف من لبنان وبُعدُها عن ساحة العمل الثوري المجاور لفلسطين، كما أن البيئة العربية أساساً وما فيها من فساد إداري ومالي أثَّر على منظمة التحرير في عملها وبشكل كبير.

4. خوف م.ت.ف من تجميد أموالها، جعلها تعمل وفق الطابع الشخصي وأن تجعل حسابات م.ت.ف بأسماء أشخاص لا باسم م.ت.ف في بعض الدول العربية.

5. تعدد مصادر الدخل المالية للمنظمة ما بين:

أ) تمويل خارجي يأتي من الدول العربية وهو ما يعرف بالقيمة المقتطعة من رواتب الفلسطينيين العاملين في الدول العربية.

ب) تمويل داخلي يأتي من المؤسسات الاقتصادية للمنظمة، والتي أقامتها في مختلف بقاع العالم (على سبيل المثال مؤسسة صامد*).

ت) مصادر الدخل الخاصة بكل تنظيم حسب علاقاته الدولية.

أما تجربة الاحتلال فقد كان لها أثرها على الثقافة السياسية للشعب الفلسطيني، بحكم ما تركته من تشويه وضعف لمختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، وما لازمها من توجهات وميول وتصورات ألقت بظلالها على سلوكهم السياسي، فالتهديد المستمر وتقطيع الأرض إلى جيوب سكانية مبعثرة، أدى إلى واقع مؤلم وقاس بأن التوقعات السياسية الفلسطينية لابد أن تبقى متواضعة طالما بقيت الحالة الفلسطينية على تلك الدرجة من الانكسار والضعف (الزبيدي، 2003، ص25).

لقد أسهم الاحتلال والشتات معاً في مسخ عمليات التطور السياسية للفلسطينيين، من خلال إخضاعها وإخضاع النخب والتجمعات المتناثرة إلى ديناميكيات متباينة، كما أن بيئة الشتات أثرت سلباً على بنية النخب الفلسطينية وطبيعة تشكلها، وعلى خطابها وسلوكها اللذين طغت عليهما نزعات وميول سلطوية تشككية ونزعات الهيمنة والاستفراد بالسلطة، واللاتسامح والخوف من التعددية الحقة، وغياب الإيمان الحقيقي والصادق بالانتخابات وبمبدأ فصل السلطات، إضافة إلى شخصنة الشأن العام. كما أن الثقافة السياسية التي شوهها الاحتلال أنتجت نخباً غير موحدة، لا تتمتع إلاّ بقدر يسير من التكامل والإجماع القيمي، أدى ذلك إلى تعزيز مجموعة من القيم والتقاليد غير المؤازرة للسلوك الديمقراطي، كرؤية الشرائح المختلفة للنخبة السياسية من منظار الغالب والمغلوب، والتشكك والارتياب والنظرة السلبية لمبدأ الحلول الوسط، والنزوع إلى إقصاء الآخرين، وتضييق حيز

* مؤسسة صامد "جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين" تأسست عام 1970م بمبادرة من أحمد قريع وكان مديرها حيث عملت على رعاية أسر الشهداء وتوفير فرص عمل لهم والمساهمة في دعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل.

التسامح معهم، إن هذه النزاعات ميزت في السابق ولا تزال تميز الحيز الأكبر من تفاصيل الحياة الفلسطينية لاسيما فيما يتعلق بالسياسي منها (الفطافطة، 2007، ص19).

إن كل ممارسات الاحتلال الممنهجة هدفت في أساسها إلى تقسيم المجتمع الفلسطيني إلى طبقات تقوم على أساس التمييز في الانتماء والولاء والمرجعية، والتي سوف تنعكس على نظرتهم لأنفسهم وللآخر من حيث إنهم دائماً على حق والآخرون دائماً على خطأ، وقد ساعد في نجاح هذا الأمر التوجهات المختلفة للفصائل الفلسطينية ما بين امتدادات قومية ووطنية وإسلامية وعالمية.

كما أسهم بروز الخطاب الإسلامي إبان انتفاضة عام 1987م في تشكيل الثقافة السياسية الفلسطينية، إذ عمق الخطاب الإسلامي نزعة إقصاء الآخر وعدم الاعتراف به ولم يترك إلاّ حيزاً ضيقاً لما هو غير ذلك، وذلك كان واضحاً عندما حاولت هذه الجماعة إلغاء منظمة التحرير بكافة أطرها واعتبار نفسها البديل، حيث يذكر الفالوجي أن الخطاب الإسلامي والجماعات الإسلامية "كانت تحاول أن تتميز من أجل إثبات الوجود والتميز عن الآخرين، وكانت تتشدد في بعض المواقف من منطلق التميز، وحتى تثبت لنفسها بأنها ليست كالآخرين" (الفالوجي، 2002، ص174).

تعود جذور حركة حماس لحركة الإخوان المسلمون العالمية، حيث تعتبر الحركة نفسها جناحاً من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين (ميثاق حركة حماس، المادة الثانية). تركز عمل الإخوان المسلمين في الأرض المحتلة ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في حزيران يونيو 1967م حتى اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987م، على العمل الدعوي وبناء الفرد والأسرة والمجتمع، تمهيداً لإقامة الدولة الإسلامية (رشوان، 2006، ص147). لم ينخرط الإخوان المسلمون وجميع أذرعهم وتشكيلاتهم في فلسطين وخارجها في الكفاح المسلح ضد الاحتلال أُسوة بالتنظيمات الفلسطينية المنضوية تحت لواء م.ت.ف، إلاً عندما أعلنوا عن انطلاقة حركة حماس في نهاية العام 1987م، حيث مارسوا الكفاح المسلح ضد إسرائيل ولم يدخلوا م.ت.ف.

في السبعينيات من القرن الماضي، أنشأ الإخوان المسلمون مؤسسة المجمع الإسلامي كجمعية عثمانية منحت من الحاكم العسكري الإسرائيلي الترخيص والموافقة الرسمية لها بممارسة عملها بشكل علني. كان الهدف من سماح سلطات الاحتلال بإنشاء المجمع الإسلامي (بالرغم من علم سلطات الاحتلال بامتدادهم للإخوان المسلمين وتشددهم تجاه دولة إسرائيل ككيان معادِ) هو وقف تمدد وانتشار م.ت.ف بين الفلسطينيين (البرغوثي، 1997، ص25) كونهم اتجاه سياسي معارض للمنظمة، لا يقر بوحدانية وشرعية تمثيلها للفلسطينيين، لقد كان الموقف المعلن من قبل المجمع الإسلامي لرفض ومعارضة م.ت.ف أنها تتبنى العلمانية وليس الإسلام. لقد التقى الإخوان المسلمون

وسلطات الاحتلال على هدف مشترك وهو رفض وحدانية وشرعية تمثيل م.ت.ف للفلسطينيين، ولهذا السبب سهلت سلطات الاحتلال للمجمع الإسلامي قيامه بمختلف النشاطات وحرية الحركة والتنقل، لأنهم سيحققون هدفاً مهماً وهو تحجيم دور م.ت.ف التي لطالما أرهقت الإسرائيليين عسكرياً وسياسياً.

عندما أُعلن عن تأسيس حركة حماس في كانون أول ديسمبر 1987م ولحاقها بالعمل المسلح أسوة بفصائل م.ت.ف، حددت الحركة الوليدة موقفها من المنظمة

> "تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات .. ومن هنا، مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية – وما يمكن أن تتطور إليه – وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرّط في دينه فقد خسر .. ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء" (ميثاق حركة حماس، المادة 27).

عملت الحركة الوليدة على إنشاء أطرها ومؤسساتها الخاصة بها لتكون بديلاً لمنظمة التحرير (هلال، 2009، ص159). حتى أنها رفضت الدخول في القيادة الموحدة للانتفاضة وأوجدت لها قيادة خاصة، وأصدرت مواقفها وتعليماتها الخاصة بعمل الانتفاضة في بيانات خاصة بها (أنظر جميع بيانات حركة حماس زمن الانتفاضة الأولى 1987م على صفحة المركز الفلسطيني للإعلام).

كان دخول الحركات الإسلامية في النضال الوطني الفلسطيني بمثابة انقسام في الحركة الوطنية الموحدة، حيث وضعت نفسها بوضوح كمنافس لسيطرة منظمة التحرير بفصائلها المختلفة على الشارع الفلسطيني في الأرض المحتلة، حاولت م.ت.ف ضم العناصر الإسلامية حتى لا يكون هناك أي خصوصية سياسية وإنما وحدة وطنية، وضمت عبدالرحمن الحوراني الذي يعيش في السعودية ممثلاً لحركة حماس ضمن النواب المستقلين في المجلس الوطني، إلاّ أن حماس أصرت على ألا تكون جزءاً من المجلس الوطني وليس لها أي ممثل فيه (الشريف، 1995، ص174–175). وفي نيسان أبريل 1990م وجهت حماس مذكرة إلى المجلس الوطني، حددت من خلالها الشروط التي على أساسها يمكن الدخول بالمجلس الوطني الفلسطيني، وهي عشرة شروط كان أهمها على الإطلاق أن تُمثل بالمجلس بنسبة تتراوح بين 40 إلى 50 بالمائة، وفي كانون أول ديسمبر 1992م وفي الحوار الدائر بين حركتي فتح وحماس في الخرطوم، طالبت حركة حماس بأن تُمثل في المجلس

الوطني للمنظمة ب 45% (الحروب، 1997، ص318)، وفي حال وافقت حركة فتح على هذا الطلب، فهذا يعني أن حركة حماس ستتمكن من السيطرة على أغلب الأصوات في المجلس الوطني، والذي سيمكنها من السيطرة على م.ت.ف وعلى قرارها السياسي، وإقصاء الأخر الذي كان له الدور الأساسي وعبر عقدين من النضال المسلح والسياسي في إبراز م.ت.ف كوطن معنوي للفلسطينيين في الداخل والشتات وكممثل شرعي ووحيد لهم.

وبسبب رفض قيادة م.ت.ف لشرط حركة حماس الدخول في م.ت.ف ذهبت إلى تشكيل أطرها والعمل على إيجاد كيان بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا إن دل فإنه يدل على أن حماس لم يكن رفضها الدخول في م.ت.ف كونها علمانية كما أعلنت، وإنما لأن وضعها في م.ت.ف لن يجعلها في الصدارة ولن يجعلها مقررة في القرار السياسي الفلسطيني، إنها الثقافة السياسية لفكرة الغالب والمغلوب.

إن الثقافة السياسية هذه أنتجت الفرقة وإقصاء الآخر والميول نحو الذات والاعتماد على العامل الديني في المجتمع الفلسطيني المسلم بفطرته، وتبني النهج الديني أكثر من تبني النهج الوطني الفلسطيني الذي طالما عانت منه الأطر الفلسطينية، "فلقد شهدت سنوات الثمانينات صدامات عنيفة بين الحركة الإسلامية والكتل الطلابية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في جامعات ومعاهد الضفة الغربية وقطاع غزة، وسادت لغة خطاب سياسي لا ديمقراطي، وبالذات من المنابر الإسلامية (العجرمي، 2006، ص129). وفي انتفاضة 1987م أدارت العناصر الإسلامية صراعاً مزدوجاً في آنٍ واحد ضد العناصر الوطنية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي (المصري، 2008، ص 354)، من خلال رفضها ومحاولة الاختلاف عن باقي الفصائل الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير في بياناتها ومنشوراتها، والصراعات التي وصلت إلى حد المواجهة بالسيوف والعصي في الجامعات الفلسطينية خصوصاً الجامعة الإسلامية بغزة بين الأعوام 1983-1985.

رابعاً: الثقافة السياسية بعد قيام السلطة الفلسطينية وحتى 2009م

أفضت التغيرات التي أعقبت قيام السلطة الفلسطينية إلى ولادة نخب سياسية واجتماعية جديدة، وتحالفات جديدة في سياق تنامي الارتباط بين مهمات التحرر الوطني والبناء الاجتماعي الديمقراطي، والتي من أهم مظاهرها وجود بدايات واعدة لنشوء مجتمع مدني فلسطيني متماسك، ووجود عدد من عناصر التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني والتي يعززها توفر جملة من قيم الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني (أيوب، 2006، ص172). فلقد عملت السلطة

الفلسطينية على ترسيخ قيم الثقافة السياسية مثل التعددية والتسامح مع بداية وجودها، فالانتخابات التشريعية الأولى التي جرت في عام 1996م التي شهد لها بالنزاهة والحرية•، قد رسخت قيم التعددية الحزبية والتسامح مع الآخر والتي انعكست على الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تعايش الفلسطينيون في ظل وجود تيارات مختلفة ونادراً ما تعكرت العلاقات الاجتماعية بينهم بسبب التعددية وهكذا نمت لدى هذا الجمهور قيم التعددية والتسامح واحترام الرأي الآخر (ميعاري، 2003، ص30).

هذا يقودنا إلى أن نمط الثقافة السياسية الذي ساد في بداية عهد السلطة الفلسطينية هو نمط الثقافة السياسية المشاركة أو النمط المشارك، وذلك بالمشاركة في تحديد النخبة الحاكمة من خلال انتخابات عام 1996م، أو من خلال حرية الرأي والتعبير والنقد والاعتراض والمطالبة بالحقوق، بالرغم من أن الانتخابات الثانية لم تُجرَ إلاّ بعد عشر سنوات في كانون الثاني يناير 2006م، فإنه لا يمكن إنكار وجود هذا النوع والنمط من الثقافة، وقد أدى دخول الانتفاضة الثانية، وانتهاء المرحلة الانتقالية (حسب اتفاق أوسلو دون الوصول إلى اتفاق نهائي مع إسرائيل) إلى تأخير عملية الانتخابات والتي رغبت قيادة فتح في إطالة ولاية الرئيس والمجلس التشريعي أقصى فترة ممكنة.

وبعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005م، تم إقرار انتخابات الدورة الثانية للمجلس التشريعي في كانون الثاني يناير 2006م، وفازت حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد أقرت واحترمت جميع التنظيمات الفلسطينية النتيجة وفق الأسس الديمقراطية•، وقامت الحركة تشكيل حكومة فلسطينية بدون إشراك أي من التنظيمات الأخرى حيث رفضت الفصائل الفلسطينية جميعها ما عرضته حركة حماس عليها من حقائب وزارية.

اعتبر النموذج الفلسطيني للديمقراطية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994م، الأفضل في الدائرة العربية إن لم يكن الوحيد، فوُجدت المعارضة السياسية وحرية التعبير والرأي (الزبيدي، 2003، ص216)، وتم تعزيز قيم المشاركة السياسية والانتماء والولاء للنظام القائم والمواطنة الفلسطينية وحرية الصحافة والتعبير والنقد والاعتراض، كالاعتصامات التي قامت به العديد

• للمزيد من الإطلاع حول الموضوع يمكن الرجوع إلى تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان pchr، حول الانتخابات الفلسطينية عقد انتخابات حرة ونزيهة، الصادر بتاريخ الأحد 4 فبراير 1996.

• انظر نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية الثانية على صفحة اللجنة المركزية للانتخابات http://www.elections.ps ، وتقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2006): الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 يناير 2006م.

من النقابات والاتحادات لتحقيق استحقاقات لها وللفئة التي تمثلها. ورغم ما زرعته السلطة الفلسطينية من قيم الثقافة السياسية الإيجابية. فإنها عززت من ممارسات وسلوكيات سلبية، كانت موجودة من قبل، وأوجدت كذلك سلوكيات جديدة، فمن الممارسات السلبية التي عززتها؛ الشخصنة والمحسوبية والواسطة والعشائرية، فعادت منظومة العائلة الممتدة، والتمركزات العشائرية وهي سلوكيات كانت موجودة قبل إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م، هذه المنظومة التي استمدت جذورها من الإرث التاريخي للدائرة العربية والاحتلال الإسرائيلي الذي عمل على تعزيز دور العائلية والتقسيم الطبقي والنزاع القبلي، والخطاب الديني الذي ساد قبل انتفاضة 1987م، والذي أيضاً أسهم في تعزيزها، كما أن مسألة الشخصنة كانت موجودة بالأساس في أفراد التنظيمات الذين عاصروا انتفاضة عام 1987م، والتي كان لهم فيها الشأن الأعلى، وعند دخولهم السلطة استمروا في ممارسة هذه السلوكيات، أما من السلوكيات التي أوجدتها السلطة هي؛ الفساد الإداري والمالي داخل أجهزتها ومؤسساتها، "فتعددت مظاهر الفساد واستغلال النفوذ والواسطة والرشوة" (الفالوجي، 2008، ص216).

لقد صادف عام انعقاد مؤتمر مدريد للسلام تشرين أول أكتوبر 1991م، انهيار الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية، لقد أثر الانهيار السوفييتي بشكل كبير على الأحزاب والتنظيمات اليسارية في العالم وفي فلسطين أيضاً، والتي كانت تتلقى الدعم السوفييتي بكل أشكاله منذ تأسيسها، إن الانهيار السوفييتي أوجد حالة تراجع في قوة ونفوذ التنظيمات اليسارية الفلسطينية.

أما على صعيد المواقف السياسية، فقد اختبأ اليسار الفلسطيني تارة خلف حركات الإسلام السياسي سواء حركة حماس أو حركة الجهاد الإسلامي، وبدا أنه تابع له، وتارة أخرى خلف حركة فتح (هلال، 1998، ص102-108). لم تستطع التنظيمات اليسارية الفلسطينية بلورة موقف يميزها عن الأخرين، وضاعت مواقفها بين التنظيمين الكبيرين في الساحة الفلسطينية. إن هذا السلوك أفقد تنظيمات اليسار الفلسطيني شعبيتها، وأدخلها في عزلة عن الجماهير.

تركز عمل التنظيمات اليسارية الفلسطينية على الجمعيات الغير حكومية، وسيطر اليسار إلى حد كبير على هذه الجمعيات (هلال، 1998، ص89)، التي كان دعمها المالي يأتي بالدرجة الأساسية من الدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة، وهذا يخالف طبيعة وفكر تنظيمات اليسار الفلسطيني. إن انخراط عدد من نخب اليسار الفلسطيني في الجمعيات الغير حكومية، أوجد طبقة اجتماعية جديدة تتمتع بالرفاهية واحدثت تغيرا في نمط الاستهلاك الفلسطيني، وذلك بسبب رواتبها العالية (فرسخ، 2012، ص22)، حيث لم يعد اليسار قادراً على الالتصاق بالطبقات الفلسطينية المعدومة والفقيرة.

أما فيما يخص ما قامت به السلطة الفلسطينية في أواخر التسعينيات من اعتقالات لعدد من أعضاء حركة حماس وإغلاق الصحيفة التابعة لها (صحيفة الرسالة) لفترات متقطعة، فإنه لم يكن منافياً لقيم الثقافة السياسية للأسباب التالية :

1) رفضت حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996م والتي جرت تحت إشراف دولي وتميزت بالشفافية، إن أسمى ما يناضل من أجله أي حزب أو حركة سياسية معارضة في أي مكان، هو أن تجرى عملية انتخابية حرة ونزيهة وشفافة. إن أهداف حركة حماس لم تكن في ذلك الاتجاه، ويمكن فهم أهدافها من موافقتها على المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية 2006م، حيث يتعلق الأمر بحسابات الربح والخسارة الانتخابية.

2) لم تعتبر حركة حماس السلطة الفلسطينية نظاماً سياسياً قائماً تخضع تحت سلطته، بل بقيت تعتبر نفسها هي الشرعية الأساسية وكانت تعمل وفق رؤيتها الحزبية لا وفق رؤية وطنية موحدة، وبهذا أنكرت وجود السلطة كنظام قائم، انبثق أساساً عن منظمة التحرير التي كانت تسعى لتكون بديلاً عنها.

اتهمت حركة حماس السلطة الفلسطينية الوليدة بأنها متحالفة مع إسرائيل، وليست أكثر من أداة من أدوات الاحتلال وسيفاً مسلطاً على رؤوس الشرفاء، يقول موسى أبو مرزوق (1993م) رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أنذاك، ونائب رئيس المكتب السياسي حالياً:

> "الاتفاق (اتفاق أوسلو) يضفي الشرعية على الاحتلال ويحول الشعب الفلسطيني إلى أُجراء عنده، ويعبر عن حالة من التحالف بين الكيان الصهيوني وموقعي الاتفاق تجاه شطب حقوق الشعب الفلسطيني وإدانة نضاله الطويل ضد المشروع الصهيوني ... كما أن سلطة الحكم الذاتي كما هو مرسوم لن تكون إلاّ أداة من أدوات الاحتلال وسيفاً صهيونياً مسلطاً على كل الوطنيين والشرفاء الذين يريدون مقاومة الاحتلال ... لذلك فقد كان الهدف الأول للاتفاق هو وقف أعمال العنف وتسليم قطاع غزة وأريحا للقيادة العرفاتية، لكي تقوم هي بالمهمة القذرة المتمثلة في التصدي لكل من يحاول ضرب الاحتلال وأدواته، وما قد يترتب على ذلك من فتنة داخل الصف الفلسطيني" (فلسطين المسلمة، نوفمبر، 1993م).

وفي بيان حماس رقم 103 والصادر بعد توقيع م.ت.ف على اتفاق اوسلو "تهافت من يدعي قيادتكم على الاستسلام للعدو الصهيوني ... شاهدتم مشهد الخزي والعار في واشنطن حيث وقعت

القيادة المتنفذة على اتفاق الذل والعار ... ووجد العدو الصهيوني في الزمرة العرفاتية مطية جاهزة لاستخدامها في إغلاق ملف قضية شعبنا العادلة ... سلطة ليس لها وظيفة إلاّ خدمة العدو والسهر على أمنه ومصالحه ... إن القيادة العرفاتية بهذا الفعل الشنيع لا تعبر عن شعبنا ولا تمثله، وكل فعل أو تصرف أو اتفاق تعقده لا يلزمه" (فلسطين المسلمة، نوفمبر 1993م).

إن ممارسات حركة حماس للفترة التي تلت توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، كانت تهديداً مباشراً للنظام الجديد الذي يسعى إلى ترسيخ وجوده على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كما أن الاعتقالات كانت أمنية بالدرجة الأولى حيث شكلت حماس في تلك الفترة الجهاز السري الخاص بها، والذي كانت مهمته اغتيال قادة في أجهزة السلطة الفلسطينية والعاملين بها، وسرقة أسلحتهم كقتل العسكري أكرم أحمد الذي قتل لسرقة سلاحه، مما شكل تهديداً مباشراً للأمن داخل أراضي السلطة الفلسطينية، إضافة إلى ذلك قيامها بتنفيذ 16 عملية عسكرية منذ قدوم السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة عام 1994م وحتى عام 1998م بهدف إجهاض العملية السياسية وإثبات فشلها لتثبت وجودها كمنافس وبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها (مسؤول أمني فلسطيني فضل عدم الكشف عن اسمه، حزيران 2011م).

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية وحتى العام 1998م قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بحملة اعتقالات بين صفوف المعارضة الفلسطينية وخصوصاً حماس والجهاد الإسلامي، وذلك في اعقاب العمليات العسكرية التي قامت بها الأجنحة العسكرية لهذه الفصائل (هلال، 1998، ص82). لقد سجلت في تلك الفترة وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى 2000م، الكثير من الانتهاكات فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان، وقد وجهت منظمات حقوق الإنسان المختلفة العاملة في الأراضي الفلسطينية انتقادات متكررة لهذه الانتهاكات، إلاّ أنه ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، فقد تم إخلاء سبيل جميع المعتقلين على خلفية أمنية.

عملت إسرائيل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى على تدمير المؤسسات الفلسطينية التي تم بناؤها وإنشاؤها منذ عام 1994م وخصوصاً المؤسسات الأمنية، مما أدخل مناطق السلطة الفلسطينية في حالة من الفوضى والفلتان الأمني نتج عنه فقدان الشعور بالأمن الشخصي والوطني، وقد أسس هذا الفلتان إلى تسليح الأجنحة العسكرية المختلفة لجميع الفصائل الفلسطينية بحجة مواجهة الاحتلال. إن هذه الوضعية أسست لحقبة سياسية جديدة بدأت بالصدامات المسلحة بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والجناح العسكري لحركة حماس بعد الانتخابات التشريعية الثانية كانون الثاني يناير 2006م راح ضحيتها المئات من الضحايا (انظر التقارير والدراسات على الموقع الإلكتروني والصادرة عن مركز الميزان لحقوق الإنسان).

ومع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة في 14 حزيران يونيو 2007م، بدأت حقبة فلسطينية جديدة من الانقسام السياسي على الأرض مستمرة إلى الآن، فقد سيطرت حركة حماس على قطاع غزة سيطرة كاملة، وسيطرت حركة فتح على المدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية. سجلت هذه الحقبة انتهاكات غير مسبوقة بحق الإنسان الفلسطيني من قتل واعتقال وتعذيب ومنع من السفر (انظر التقارير والدراسات على الموقع الإلكتروني والصادرة عن مركز الميزان لحقوق الإنسان).

باندلاع انتفاضة الأقصى، ساعدت الانتفاضة على تفشي المزيد من السلوكيات السلبية التي كانت موجودة خلال الفترة السابقة، من الشخصنة والمحسوبية والواسطة والفساد المالي والإداري، بل وأدت إلى فقدان العديد من القيم كالولاء والانتماء والمواطنة، وأصبح العديد من أفراد الشعب يتقرب من الفصيل والإطار الحاكم (حركة فتح) بشخصياته المختلفة للحصول على فرصة عمل دائمة أو مؤقتة أو مساعدة مالية، فقد أصبحت المصلحة الخاصة تتغلب على المصلحة العامة.

كما أن عسكرة المجتمع وبشكل كلي أصبحت سائدة وبشكل كبير، وأصبحت لغة السلاح هي السائدة، مما أدى إلى وجود ظاهرة جديدة وهي الفلتان الأمني الذي طال حتى أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، التي قامت إسرائيل بتدمير مقراتها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، فسلاح المقاومة استخدم ضد السلطة الفلسطينية مثلما استخدم ضد الاحتلال، وأصبح التهرب من واجبات المواطنة واستحقاقها هو الطابع الغالب. لقد أسهمت الانتفاضة وعسكرة المجتمع في تفشي العديد من السلوكيات السلبية وفقدان العديد من القيم التي زرعتها السلطة الفلسطينية خلال فترة وجودها قبل انتفاضة الأقصى، وقد أدى ذلك إلى انشقاق المجتمع ما بين هذه التنظيمات، حيث أصبح الولاء للتنظيم لا للوطن والنظام السياسي القائم، ولقد زاد الأمر سوءاً بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في 15 أب أغسطس 2005م، حيث أصبحت لغة السلاح هي السائدة في حل معظم المشكلات وخصوصاً بين العائلات في داخل المجتمع، والتي عززتها التنظيمات السياسية وأجنحتها العسكرية بشكل كبير، وساعدت في وصول السلاح لأيدي العائلات، بل ومحاولة هذه التنظيمات وحتى أجهزة السلطة تقوية العائلات والاحتماء بها.

لقد أصبح العنف سمة سائدة بين كل التنظيمات السياسية، بل وزاد أنه أصبح ذا اتجاهين: الاتجاه الأول في مواجهة الاحتلال، والآخر داخلياً ما بين الفصائل، فقد أصبح سجل العلاقات الفصائلية لا يخلو من استخدام العنف فيما بينها بأشكاله المختلفة (أبو العطا، 2008، ص21).

بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة في أب أغسطس 2005م، وتحديد الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني يناير 2006م، ودخول حركة حماس الانتخابات وفوزها

بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، تحول الخطاب السياسي التنظيمي إلى خطاب تحريضي وتعبوي لعناصر التنظيم ضد الآخر، وأصبح أفراد الشعب يؤمنون بمبادئ وأقوال قادة الحركة المنتمين إليها أكثر ما يؤمنون بعدالة القضية، وأصبحت وسائل الإعلام أداة تحريضية قوية، لقد انعكس هذا الخطاب على كافة شرائح المجتمع الفلسطيني (الهوارين، 2007، ص121)، مما أدى إلى انقسام الشعب الفلسطيني ما بين مؤيد ومعارض، وبين موالٍ للسلطة في رام الله، ومؤيد لحركة حماس في غزة، وبرزت العصبية الحزبية بين أفراد الشعب، بل إن قيم التسامح والاعتراف بالآخر والمشاركة وغيرها كلها ذهبت أدراج الرياح، وتعززت مكانها قيم الحزبية والفئوية، كما تم استغلال الخطاب الديني المؤثر بشكل كبير في إصدار بيانات التكفير وزرع الفتنة داخل أبناء المجتمع الفلسطيني.

ساد خلال هذه الفترة نمط الثقافة التصارعية، فحركة فتح رغم تقبلها لنتائج الانتخابات فإنها بقيت تمارس مهام الحزب الحاكم؛ والسبب في ذلك أنها لم تتقبل وبشكل فعلي أن يتولى مقاليد الحكم حزب ليس ضمن إطار منظمة التحرير ولا يعترف بها ولا بمرجعيتها ودستورها، ويفرض نفسه كبديل عنها، أما حركة حماس وبالرغم من فوزها والاستحقاق القانوني الذي نالته في الانتخابات، فإنها بقيت تمارس مهام المعارضة، ولم تطور من نفسها لتتولى أمور الحكم وتتحمل مسئولياته وأعبائه، بل بدأت تنظر إلى تلبية رغبات تنظيمها في الوظائف والاستحقاقات التي يمكن أن تستفيد منها في ظل المناصب التي حصلت عليها.

وفي ظل تنامي القدرات العسكرية لحركة حماس وبداية المناكفات السياسية والاصطدام المسلح مع السلطة الفلسطينية، سيطرت حركة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة بعد أن خلف الصدام المسلح أكثر من 700 قتيل من الطرفين وعدد كبير من الجرحى والمعاقين، والذي بدوره انعكس وبشكل مباشر على المجتمع الفلسطيني، فأصبح الانقسام سياسياً ومجتمعياً بكافة طبقاته، وعززت حركة حماس العديد من السلوكيات السلبية كالمحسوبية والتعصب الحزبي والشخصنة والرشوة، والواسطة والانتقام على أساس حزبي، والفساد الذي طال مقدرات أفراد الشعب بشكل كبير من خلال عمليات النصب التي قامت والتي تورط فيها أشخاص محسوبون على حركة حماس (وكالة رم للأنباء، 2009)، بل طال الأمر الاستيلاء على المساعدات الإنسانية التي تأتي باسم وكالة الغوث الدولية بهدف إغاثة الشعب الفلسطيني، والتي هددت الوكالة بإيقاف أعمالها إن لم يتم إرجاع ما تمت سرقته•، لقد أصبح الشعب هو الرهينة التي تراهن بها حماس للخروج من مأزقها السياسي، مما أدى

• للمزيد من الإطلاع حول الموضوع يمكن الرجوع إلى البيان الصحفي الصادر عن وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين لفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، وكالة الغوث الدولية تستنكر الاستيلاء على مساعدات عينية مخصصة

إلى فقد ثقة الشعب بالنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام، تجاه حماس بسبب ممارساتها أو تجاه حكومة رام الله؛ بسبب سلبيتها اتجاه الموقف، وعدم اتخاذ أي قرار جدي في الأمر، لقد أدى ذلك إلى شرذمة الواقع السياسي والثقافة السياسية في ظل ثقافة الخوف التي زرعتها حركة حماس، والعنف والقتل داخل أبناء الشعب، والممارسات التي تمارسها تجاه أعضاء حركة فتح من ضرب واعتقال وقتل وإعاقات مستديمة جسدية.•

بعدما بسطت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة طرحت فكرة هدنة مع إسرائيل، على الرغم أنها رفضتها قبل ذلك أثناء حكم حركة فتح للقطاع، ومنعت المنتمين إلى التنظيمات الفلسطينية المختلفة بالقوة من المقاومة، إن هذا السلوك يعكس الثقافة السياسية الحزبية لدى حركة حماس، ثقافة التوجه نحو الذات الحزبية وليس الذات الفلسطينية، وهذا يبين أن الثقافة التي تبنتها هي ثقافة إقصاء للآخر، فهي مازالت ترى نفسها الإطار الشرعي البديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يتجلى واضحاً من خلال ما عرضته حماس على إسرائيل، "هدنة طويلة الأمد وإقامة دولة فلسطينية على حدود 67 بشرط أن تشمل حدود الدولة القدس الشرقية، وإزالة المستوطنات وضمان حق العودة" (لافي، 2009).

إن الخطاب الديني والحركات الدينية تواجه إشكاليات ما بين الممارسة والفكر، أولى هذه المسائل هي الكيفية التي تمكن هذه الحركات بخطابها الديني أن يتسع لاستحقاقات البعدين: التحرري الوطني، والبناء المجتمعي الداخلي الذي تقوده السلطة الفلسطينية، إضافة إلى كيفية التوفيق بين أشكال الكفاح المسلح والسلام، كما أن هناك إشكالية الأيديولوجيا التي تتبناها والممارسة الفعلية، في ظل ركائز دستورها التي تختلف وتتناقض مع النظام القائم في الفكر والممارسة، ففي مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين في المعتقل قال بأن "المنظمة تمثل فلسطيني الخارج فقط ولا تمثل فلسطيني الداخل"، وفي نفس المقابلة قال: "أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، السلطة فيها لمن يفوز بالانتخابات" (أبراش، 2006، ص68).

لغزة وتطالب بإرجاعها فوراً، 4 شباط/فبراير 2009.
http://www.un.org/unrwa/arabic/News/PR2009/Pr_04Feb.htm

• للمزيد من الاطلاع حول الموضوع يمكن الرجوع إلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان " ديوان المظالم"، التقرير السنوي الرابع عشر كانون الثاني – كانون الأول 2008 و 2007. (بلغت حالات الوفاة على خلفية سياسية 81 حالة، و57 حال تعذيب وضرب وإساءة معاملة، و3 حالات خطف، و68 معتقل سياسي، خلال العام 2008)، وهي الحالات التي تم الإبلاغ عنها للهيئة.

إن المتتبع لتصريحات مؤسس حركة حماس يرى أنها تتناقض مع الأيديولوجية الإسلامية التي تبنتها الحركة، والتي من المفترض أن تقوم على النظام السياسي الإسلامي، لا على النظام الديمقراطي العلماني، كما ويظهر ذلك جلياً عندما رفضت حركة حماس الدخول في الانتخابات التشريعية 1996م، وصرحت أن السبب في عدم دخولها هو أن المجلس التشريعي هو أحد إفرازات أوسلو، وأن إسرائيل تستطيع أن تلغي أي قرار يتخذه المجلس التشريعي، وأن هذا المجلس يضفي شرعية على أوسلو (الحروب، 1997، ص249)، ثم عادت للمشاركة في الانتخابات التشريعية عام 2006م، مع أن المجلس التشريعي لم تتغير صلاحياته وهو أحد ما يزال أحد نتائج اتفاق أوسلو، هذا يعطي مؤشراً على أن رفض حركة حماس المشاركة في انتخابات 1996م ليس للأسباب التي أعلنت عنها، وإنما لأسباب حزبية لها علاقة بكسب وخسارة الانتخابات.

إن التعددية السياسية والنظرة تجاه الآخر في الثقافة السياسية لحركة حماس، مرتبطة بعدة عوامل تتمثل في: **أولاً** ميثاق الحركة الذي هو بمثابة أيديولوجية، والذي ينظر للآخر بمثابة شخص من الدرجة الثانية، وهذا يتضح من خلال نظرتها لمنظمة التحرير في الباب الرابع، المادة السابعة والعشرون من ميثاقها، حيث طالبت م.ت.ف التخلي عن فكرها ونهجها، وفي المادة الثالثة والعشرين حين تنظر للحركات الإسلامية كرصيد لها، وما يؤكد ذلك أن حركة حماس في انتفاضة 1987م حاولت ومنذ البدء تجيير نضالات غيرها في رصيدها، كنضالات الجهاد الإسلامي (الأشهب، 2006، ص32)، **ثانياً**: نظرتها لذاتها المعتمدة على رصيد نجاحاتها وإخفاقات الآخر•، وهذا ما يفسر رفض دخولها لانتخابات 1996م حينما كانت حركة فتح ذات تأييد عالٍ في الشارع الفلسطيني، ودخولها انتخابات 2006م عندما أصبحت تحظى بتأييد عالٍ بين الفلسطينيين، بسبب الأداء السيء لحركة فتح أثناء وجودها بالحكم، وكذلك أزمتها التنظيمية بسبب خلافاتها الداخلية.

كما أن أحد الأسباب الرئيسية التي ذكرتها حركة حماس في ميثاقها لعدم دخولها في م.ت.ف كونها نظاماً علمانياً لا يتبني الإسلام كنهج، في حين أن العلمانية في الثقافة السياسية ل م.ت.ف كممارسة لم تعكس سوى التأكيد على التعددية الدينية والفكرية والأيديولوجية والتسامح الفكري، "فهي شملت كل الاتجاهات ولم تلجأ في أي لحظة إلى الدين أو الأسطورة أو الأيديولوجية المقيدة لتبرير ذاتها وتشريع سياساتها" (هلال، 2003).

والمفارقة هنا، أن منظمة التحرير تبنت شعار العلمانية لتوظفه سياسياً على المستوى الدولي، بينما حماس لم تتبنَ شعار العلمانية ورفضته من جانب ديني ونظري، وتبنته من جانب عملي، ففي

• انظر ميثاق حركة حماس المادة الثالثة والعشرون..

محاولة الحركة إقناع أنصارها بدخول الانتخابات التشريعية 2006م، غلبت الطابع البرجماتي على العنصر الديني الذي غلبته سابقاً في انتخابات عام 1996م عندما رفضت الدخول والمشاركة فيها، متحالفة مع القيادة العامة (الماركسية) والصاعقة (بعثية علمانية) وفتح الانتفاضة (تحمل نفس أفكار حركة فتح، ولكنها تختلف مع الحركة الأم في البرنامج السياسي والتسوية السياسية مع إسرائيل)، وبعد توليها زمام الحكم في قطاع غزة 14 حزيران يونيو 2007م، فصلت الدين عن أمور الحكم في التعامل مع القوانين الفلسطينية التي كانت تصفها بأنها قوانين غير إسلامية، ولم تقم بإلغاء أو تعديل أي قانون من تلك القوانين. لقد خلطت حركة حماس ما بين العلمانية والدين في الفكر والممارسة، ركزت على البعد الديني في عمليات التجنيد السياسي، وتبنت العلمانية والطابع البرجماتي كممارسة داخل النظام، وقدست السياسي مما نجم عنه نظام شمولي مطلق.

أما حكومة رام الله والرئاسة الفلسطينية، فقد مارست العديد من الاعتقالات السياسية والأمنية تجاه المنتمين لحركة حماس، ووقعت العديد من المصادمات المسلحة بين الحكومة وأفراد من حركة حماس، وازداد المساس بالحريات والحقوق، مقنعة نفسها بأن هذا السلوك سوف يمنع حماس من السيطرة على الضفة الغربية. ففي تصريح للرئيس محمود عباس لصحيفة «الرأي العام» "أن لدى السلطة الفلسطينية معلومات تؤكد أن حركة حماس تخطّط لتكرار تجربة السيطرة على قطاع غزة في الضفة الغربية ... وأن هناك جهات دولية معروفة تدعم حركة حماس وتؤيدها وأن الحركة لا تملك قرارها بنفسها، وهناك تأثيرات كثيرة عليها سياسية واقتصادية" (الرأي العام 2007/4/12).

"لقد بات واضحا أن المأزق الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني له جذوره التي تعود إلى اللحظة التي ذهب الفلسطينيون فيها إلى الانتخابات التشريعية قبل الاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة، ذلك أنه لا يمكن أن يحدث تداول ديمقراطي سلمي على السلطة بين أحزاب سياسية ذات برامج متناقضة" (أبراش، 2006). إن عدم وجود ثوابت وطنية متفق عليها، ومرجعية سياسية موحدة، وتداخل المرحلي والاستراتيجي بين الفصائل الفلسطينية هو الأساس لفشل الديمقراطية الوليدة، والتباين الكبير في الثقافة السياسية عند النخب. فحركة حماس خاضت الانتخابات التشريعية الثانية وهي خارج إطار م.ت.ف (الأخيرة شكلت السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي يعتبر جزءاً أساسياً من هذه السلطة)، وهو ما يعتبر خطأً كبيراً، لعدم التوافق على المرجعية.

"كان فوز حماس التي هي خارج منظمة التحرير وخارج النظام السياسي ولها ميثاقها الخاص بها الذي تعتبره بديلاً لميثاق منظمة التحرير؛ هو السبب الرئيسي لوجود تأزم في النظام السياسي خصوصاً بعدما رفضت اللجنة التنفيذية بصفتها الأداة التنفيذية لمنظمة التحرير في 23 آذار مارس2006م، برنامج الحكومة التي شكلها رئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية، وهو رفض

متوقع لأنه لا يُعقل أن تعترف مرجعية أعلى بمرجعية ادني لا تعترف بها ولا بالقانون الأساسي الذي شرّع الانتخابات، فلأول مرة في تاريخ الأنظمة السياسية الديمقراطية أو البرلمانية، تحدث انتخابات وتتقدم الأغلبية الفائزة ببرنامج حكومي يتعارض مع دستور الدولة وقانونها الأساسي" (أبراش، 2006).

وهذا بذاته سبب الانقسام ما بين أفراد الشعب، فجزء منهم يعتبر المرجعية الشرعية منظمة التحرير، بينما الجزء الآخر وتحديداً المؤيدون لحركة حماس يعتبر حركة حماس مرجعيته، وهذا ما سعت إليه حركة حماس منذ نشأتها لتكون بديلاً ل م.ت.ف.

إن الانقسام ناجم عن الانقسام حول المرجعية التي هي من قيم الثقافة السياسية الرئيسية، فحركة حماس لا تعتبر م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين وتطرح نفسها كبديل في ظل أن مرجعيتها الأساسية هي في الخارج تكمن في دول إقليمية والإخوان المسلمين، وهذا يعني انقسام الشعب الفلسطيني في مرجعيته الأساسية وولائه وانتمائه ما بين م.ت.ف المعترف بها عربياً ودولياً، وما بين حزب أممي ودول يعملون على استغلال الفلسطينيين لتحقيق مكاسب سياسية للدولة أو للحزب الأممي.

خامساً: المصالحة الفلسطينية

منذ بدأت المواجهات المسلحة بين حركتي فتح وحماس، سعت العديد من الأطراف على مستوى الساحة الداخلية الفلسطينية والإقليمية من أجل رأب الصدع بين الطرفين، واستمرت هذه المساعي في المرحلة التي تلت الانقسام السياسي الفلسطيني من أجل انجاز مصالحة بين الحركتين، إلاّ أن العديد من هذه المحاولات والجلسات التي عقدت باءت بالفشل بسبب رفض جهات إقليمية ودولية لذلك. لقد فقد الشعب الفلسطيني الثقة في إمكانية تحقيق مصالحة فلسطينية حقيقية. إلى أن جاء يوم 27 نيسان أبريل 2011م، مفاجأة للفلسطينيين، بسبب التوقيع على وثيقة المصالحة المصرية بالأحرف الأولى من قبل حركة حماس (كانت حركة فتح قد وقعت عليها في عام 2009م، ورفضت حركة حماس التوقيع عليها أنذاك)، فعلى الرغم من ذلك التطور، فإن حالة الأمل المفقود من إتمام المصالحة بقيت تسيطر على الفلسطينيين، نتيجة فشل الجولات الطويلة السابقة الخاصة بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة.

بقي السؤال المطروح، ما الأسباب التي دفعت حركة حماس فجأة لتوقيع المصالحة ؟ هذا يعود بنا إلى أن الجانب الحزبي يتفوق على الوطني، فالتغيرات في المنطقة العربية والتي حدثت في تونس ومصر وليبيا واليمن والمغرب وسوريا وتغير التحالفات الإقليمية، وبروز دور مهم للإسلام السياسي، وخصوصا لحركة الإخوان المسلمين في المرحلة القادمة بموافقة غربية، دفع حركة حماس للتوقيع

على وثيقة المصالحة المصرية، متوقعة تحقيق مصالح مهمة لها في المرحلة القادمة على المستوى الإقليمي والدولي.

في السادس من شباط فبراير 2012م توصل الطرفان إلى اتفاق جديد في قطر، عُرف بإعلان الدوحة، بموجبه تم الاتفاق على:

"تشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة الرئيس محمود عباس تكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء بإعمار غزة .. والاستمرار بخطوات تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية .. وعقد الاجتماع الثاني للجنة تطوير وتفعيل منظمة التحرير بتاريخ 18 شباط فبراير 2012م في القاهرة .. واستمرار عمل اللجان التي تم تشكيلها وهي لجنة الحريات العامة المكلفة بمعالجة ملفات المعتقلين والمؤسسات وحرية السفر وعودة الكوادر إلى قطاع غزة وجوازات السفر وحرية العمل ولجنة المصالحة المجتمعية" (مركز المعلومات الفلسطيني: 2012/2/6).

وفي 20 أيار مايو 2012م اعلن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد عن توقيع اتفاق بين حركتي فتح وحماس في العاصمة المصرية القاهرة ينص على "البدء بتنفيذ اتفاق الدوحة والقاهرة على الفور .. والبدء بعمل لجنة الانتخابات في غزة اعتباراً من 27 أيار مايو 2012م، كما سيتم مباشرة البدء بمشاورات تشكيل حكومة التوافق الوطنية وفق إعلان الدوحة برئاسة الرئيس محمود عباس، على أن تنجز خلال 10 أيام من بدء المشاورات من مساء 27 أيار مايو 2012م" (وكالة معاً الاخبارية 2012/5/20).

لقد جاء الاتفاق الأخير قبيل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية، على أن يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية المصرية، وكأن إنهاء الانقسام الفلسطيني مرتبط بالتغيرات الإقليمية، وخصوصاً ما يحدث في مصر من تقدم للإخوان المسلمين في حكم مصر.

الخلاصة

نخلص إلى القول بأن الثقافة السياسية الفلسطينية مرت بالعديد من المراحل التي تأثرت بها بشكل كبير، طغت عليها في معظم مراحلها ملامح الثقافة السياسية العربية من الشخصنة والعائلية والولاءات العشائرية والحزبية وعدم الاعتراف بالتعددية، والاختلاف مع الآخر لدرجة التنافر والاستئصال والميل نحو السلطوية والبطريركية، وتغليب المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، باستثناء فترة قيام منظمة التحرير التي غلبت المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية

الخاصة وعززت الشعور بالولاء والانتماء لدى أفراد الشعب تجاه الوطن، ونقل القرار السياسي إلى الداخل كأساس للاعتراف بأن الشعب الفلسطيني موجود وله كينونته وهويته المستقلة التي تم تعزيزها داخل أبنائها في الشتات والأراضي المحتلة.

إن الإحساس بشرذمة الذات الفلسطينية، تكرّست بفعل الأيديولوجيات التي تبنتها الأطر الفلسطينية، وأن أزمة النظام السياسي ناتج عن اختلاف في الثقافة السياسية الفلسطينية، وهذا الاختلاف هو اختلاف ما بين النخب السياسية الفلسطينية للأحزاب والفصائل، والطبقة الحاكمة. وبالتالي فإن الانقسام الحاصل هو انقسام نخب سياسية أدى لاحقاً لانقسام مجتمعي. ويمكن تحديد أهم معالم الثقافة السياسية الفلسطينية كالتالي :

1) ثقافة أبوية، وقوة الولاءات العشائرية والقبلية والطائفية التي تمنع انبثاق شعور عام ومشترك بالمواطنة.
2) غياب أي تقليد يحترم التعددية والاختلاف في الرأي.
3) إعلاء قيمة الفرد على حساب قيمة الجماعة والتمسك بقيم الولاء والطاعة العمياء.
4) تلعب الأحزاب السياسية بكافة وسائلها وأدواتها دوراً كبيراً في ترسيخها.
5) ثقافة سياسية تنفي الآخر ولا تتقبل الحوار معه.
6) الزبائنية والطائفية.
7) الميل نحو السلطوية وسيادة أطباعها وتكريس ثقافة الطاعة للسلطة الحاكمة.
8) التعصب القبلي والعقلية التآمرية التي تمنع بناء الثقة كخاصية هامة للثقافة الديمقراطية.
9) الشخصنة والمحسوبية والزبائنية.

إن الثقافة السياسية الفلسطينية مازالت في قيد التطوير بسبب ما تركه الاحتلال من تشويه لها، وبسب الإرث التاريخي الحضاري للدائرة الأم العربية، ولابد لنا من إعادة النظر في كل القيم التي تحملها جميع الفصائل والأطر دون استثناء، وتوحيدها وفق ثقافة سياسية فلسطينية وطنية موحدة، تعمل على بناء فرد بتعزيز هذه القيم التي تكمن محصلتها في إنتاج مجتمع يحمل سمات الثقافة السياسية الديمقراطية بغض النظر عن توجهاته وميوله، وبناء نظام سياسي قائم على التعددية السياسية والتسامح وأسس الثقافة السياسية الديمقراطية كفكر وممارسة في ظل وجود مرجعية سياسية واحدة لجميع الأطر.

قائمة المراجع

كتب ودراسات

أبراش، إبراهيم. (1987): البعد القومي للقضية الفلسطينية – فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

أبراش، إبراهيم. (2006): التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني العلاقة الملتبسة بين السلطة وم.ت.ف وحركة حماس، معهد دراسات التنمية مؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية ما بعد الانتخابات التشريعية في 26 أذار مارس.

أبو العطا، ناصر. (2008): النظام الحزبي الفلسطيني أزمة هوية أم إخفاق في الممارسة السياسية، مجلة تسامح العدد الثاني والعشرون، السنة السادسة أيلول، رام الله، فلسطين.

الأزعر، خالد محمد. (1996): النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، أكتوبر رام الله، فلسطين.

الأسطل، رياض. (2008): الفلسطينيون الهوية السياسية والبناء الحضاري، إصدارات المركز الدولي، الطبعة الرابعة، غزة، فلسطين.

الأشهب، نعيم. (2006): حماس من الرفض إلى السلطة، دار التنوير للترجمة والنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.

أيوب، حسن صالح. (2006): آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993م–2003م)، جامعة النجاح، فلسطين.

البحيري، صلاح الدين، وآخرون. (1997): المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

البرغوثي إياد ، الحمد جواد. (1997): الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية 1987–1996، مركز دراسات الشرق الأوسط ط أولى ، عمان، الأردن.

البديري، موسى. (1995): الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الديمقراطية الفلسطينية "أوراق نقدية"، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

الحروب، خالد. (1997): حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، أيلول سبتمبر، بيروت.

حوراني، فيصل. (2003): جذور الرفض الفلسطيني 1918م – 1948م، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

رشوان، ضياء. (2006): دليل الحركات الإسلامية في العالم، مطابع الأهرام، القاهرة.

الزبيدي، باسم. (2003): الثقافة السياسية الفلسطينية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

الشريف، ماهر. (1995): البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 – 1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص.

الصالحي، بسام. (1991): حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية من 1967– 1991، مركز القدس للإعلام والاتصال، فلسطين.

العجرمي، أشرف. (2006): الثقافة السياسية ودور الجامعات في فلسطين، مجلة تسامح، العدد الرابع عشر، أيلول، رام الله، فلسطين.

الفالوجي، عماد. (2002): درب الأشواك،,حماس الانتفاضة السلطة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

الفالوجي، عماد. (2008): من قلب السلطة (الرئيس–الوزراء–التشريعي)، مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، غزة، فلسطين.

فرسخ، ليلى. (2012): الترويج للديمقراطية في فلسطين: المساعدات الخارجية ودمقرطة الضفة الغربية وقطاع غزة، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

الفطافطة، محمود. (2007): الثقافة السياسية الفلسطينية ثقافة توحيد أم تفتيت، مجلة تسامح، العدد السادس عشر، السنة الخامسة.

المصري، زهير. (2008): اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، مكتبة اليازجي للنشر والطبع والتوزيع، غزة، فلسطين.

ميعاري، محمود. (2003): الثقافة السياسية في فلسطين دراسة ميدانية، معهد إبراهيم أبو لغد، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، فلسطين.

هلال، جميل. (1998): النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

هلال، جميل. (2002): تكوين النخب الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية، مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

هلال، جميل. (2009): اليسار الفلسطيني إلى أين؟ اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله، فلسطين.

الهوارين، سائد. (2007): الخطاب السياسي والثقافة السياسية الفلسطينية هل هي ثقافة توحيد أم ثقافة تفريق؟، مجلة تسامح العدد السادس عشر، السنة الخامسة، آذار، رام الله، فلسطين.

ابو مرزوق، موسى. (1993): فلسطين المسلمة العدد 11، نوفمبر.

رسائل علمية

Shaheen, Ayman.(2000): Land and Land Conflict in the Palestinian-Israeli Peace Process: 1990-1999. Leeds University/Uk, Ph.D Thesis.

مواقع الشبكة العنكبوتية

تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان pchr، حول الانتخابات الفلسطينية عقد انتخابات حرة ونزيهة، الصادر بتاريخ الأحد 4 فبراير 1996.

(http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=5080:2010-01-03-08-30-11&catid=107:2009-12-29-09-24-32&Itemid=174, 02/08/2012)

جريدة الرأي العام (2007): عباس: حماس تخطط لانقلاب في الضفة لكنها ستفشل، 12 نيسان أبريل 2007م.

(http://www.alrai.com/pages.php?news_id=179344، 31/5/2009)

لافي، رائد. (2009): دولتان فلسطينيتان وسياستان إسرائيليتان، ترجمة، مركز تامي شتاينمتس لدراسات السلام، 2009/11/22م.

(http://blog.amin.org، 25/11/2009).

اللجنة المركزية الفلسطينية للانتخابات: نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية الأولى 1996م والثانية 2006م.

(http://www.elections.ps/ar/tabid/587/language/en-US/Default.aspx, 02/08/2012)

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.(2006): الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 يناير 2006م.

(http://www.pchrgaza.org/files/elic/arabic/elic_43.htm, 02/08/2012)

مركز المعلومات الفلسطيني: اتفاق الدوحة، 6 نوفمبر 2012م.

(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7368, 02.08.2012)

مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2012): تقارير ودراسات.

(http://www.mezan.org/ar/center.php?id_dept=22&p=center,17/3/2012)

المكتب الإعلامي حركة المقاومة الإسلامية "حماس". (2007): اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الضفة المحتلة منذ (11 حزيران وحتى 31 آب) للعام 2007م.

(, 2/10/2007).http://www.palestine-info.info/ar/

المكتب الإعلامي حركة المقاومة الإسلامية "حماس". (2008): بيانات حماس الخاصة بالإنتفاضة الأولى.

(, 5/10/2008).http://www.palestine-info.info/ar/

هلال، جميل. (2003): العلمانية في الثقافة السياسية الفلسطينية، شبكة فلسطين للحوار.

(http://213.42.28.59/forum/showthread.php?t=56664، 25/11/2009).

وكالة الغوث الدولية. (2009): وكالة الغوث الدولية تستنكر الاستيلاء على مساعدات عينية مخصصة لغزة وتطالب بإرجاعها فوراً، 4 شباط/فبراير 2009.

(http://www.un.org/unrwa/arabic/News/PR2009/Pr_04Feb.htm. 8/2/2009)

وكالة رم للأنباء (2009): حماس شاركت في عمليّة نصب واحتيال بنصف مليار دولار في غزة.

(http://www.rumonline.net/viewPost.php?id=16643، 25/11/2009)

وكالة معاً: حماس: تشكيل الحكومة خلال 10 ايام ويستمر عملها 6 أشهر، 20 مايو 2012م.

(http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=487749, 02/08/2012)

مقابلات

مقابلة مع مسئول أمني فضل عدم الكشف عن اسمه، حزيران يونيو 2009م.